خطورة هدر المياه

□ أجهزة الإعلام الحديثة في وسائلها الثلاث المقروءة والمسموعة والمرئية، وحملة الأقلام الشريفة وكوادر السلطة الرابعة وجيشها الجرار وقياداتها الشجاعة وجنودها البواسل، والذين يتمتعون بالحصانة الصحفية في عهدنا الزاهر عهد الديمقراطية وحرية الصحافة والرأي والرأي الآخر.. ومع ذلك هناك من الصحف والأقلام من خرج عن هموم الناس فشغلت نفسها وشغلت القُراء بالمهاترات ومقالات النقد غير الهادفة، وتناست رسالتها الإعلامية اليومية في توعية المجتمع بقضاياه الهامة المحتاجة للتوعية المستمرة ونضرب مثالاً لقضية الإهدار اليومي للمياه بطريقة فوضوية وعشوائية وإسراف ليس كمثله إسراف وتبذير مابعده ولا قبله أي تبذير مع علم الجميع بقول الله عز و جل في كتابه الكريم : «إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين» وهذا التبذير الخطير بأهم وأغلى مافي الوجود وهو الماء الذي قال الله عنه:«وجعلنا من الماء كل شيءٍ حي» صدق الله العظيم،

محسن محسن الجبري

وكلنا على علم أنه لاتوجد في بلدنا أنهار، وكل إعتمادنا الأساسي على مياه الأمطار، ولقد نسينا أو تناسينا أن اجدادنا العظام كانوا يستغلون كل قطرة ماء تنزل من السماء، وشيدوا بسواعدهم القوية وبأسهم الشديد أقوى السدود والحواجز المائية والبرك الوسيعة، في قمم الجبال وبجوار كل قرية من القرى المعلقة في صدور الجبال الشاهقة وحفروا الكروف في الصحراء والمواجل في ممرات السيول وفي كل طريق، وفي هذه المواجل تبقى المياه التي يشرب منها المسافرون طوال العام، وكانت السدود القوية في مصبات السيول التي بلغت أعدادها بالآلاف، والتي قال عنها الشاعر في بقعة واحدة من آلاف البقاع في اليمن الكبير:

وفي البقعة الخضراء من أرض يحصب
ثمانين سداً تقذف الماء سائلاً
وآلاف الحواجز المائية والبرك والكروف والمواجل وآلاف السدود القوية كان لها الفضل في تغذية الأحواض الجوفية والآبار السطحية والجبال التي تتفجر منها الغيول الغزيرة وعيون الماء الجارية التي لاينقطع جريانها طوال العام، وقد كان في صنعاء التاريخ والحضارة «عاصمة الوحدة» أكبر الغيول التي كان لاينقطع تدفق مياهها العذبة الصافية ليلاً ونهاراً وفي فصول العام الأربعة الغيل الأسود وغيل الآف وغيل البرمكي وغيل حميس، وبرغم هذه الغيول الكثيرة والمياه المتدفقة كان الرجل والمرأة والصغير والكبير من سكان صنعاء أكبر المدن في اليمن الكبير شعارهم الترشيد للمياه وعدم الإسراف بالماء، مع العلم أنه كان في كل بيت من بيوت صنعاء بئراً خاصة بكل بيت، وتسمى منزعة وكان في كل مستراح من مستراحات كل بيت «معجنة أو دسد» أو صفيحة ماء وفي كل ديمة أو مطبخ معجنة واحدة لأن اليمانيين الذين وصفهم الله بالإيمان يؤمنون بما قاله رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم في سنته المطهرة «إياك والاسراف بالماء ولو كنت على نهر جار» وبالرغم أن الإمامة وقوى الاستعمار الغازية قد قتلت شعبنا اليماني بالفقر والجهل و المرض والتخلف المخيف حتى أصبح سكان القرى والمدن يُعدُون أو كادوا ينقرضون، الى أن أنفجرت الثورة ضد الاستعمار والعبودية وانتصرت الثورة وتمت إعادة الوحدة، ووُجد الانفجار السكاني في كل قرية ومدينة وأصبح كل يمني ويمنية يستهلك كل يوم وليلة في غسل يديه ما كان يستغرقه من الماء أفراد أسرة كاملة في اليوم والليلة، وتم حفر آلاف الآبار الارتوازية بطريقة عشوائية وفوضوية وتم استنزاف ما كان مخزوناً منذ ملايين السنين في أحواضنا الجوفية، حتى جفت الآبار السطحية وانقطعت آلاف الغيول وعيون الماء الجارية ومازلنا نروي الأراضي الزراعية بطريقة الغمر المتخلفة، وليس بطريقة الرش الحديثة، وقد جفت معظم الآبار الارتوازية أو تلوثت وأصبحنا جميعاً في الريف وكل مدينة مهددين بالجفاف بسبب التبذير بالمياه، وعدم الترشيد في الاستهلاك اليومي للمياه، وقد قال الله سبحانه وتعالى: «قل أرأيتم إن أصبح ماؤكم غوراً فمن يأتيكم بماء معين» صدق الله العظيم.

ولو فكرنا جميعاً كم من المليارات التي تُصرف قيمة أنابيب ومضخات ومحروقات لاستنزاف أغلى ثروة في الوجود، وهي المياه الجوفية التي تسقى بها أخبث شجرة وهي شجرة القات الممقوتة التي احتلت أوسع المزارع التي كانت تُنتج البن اليماني المشهور بالجودة والأعناب والفواكه والحبوب بمختلف أنواعها في كل المناطق اليمنية وأصبحنا نستورد الى البلاد السعيدة اليمن الخضراء ما كنا نُصدره الى الأسواق العالمية، ونحن نعيش في بطالة وخمول، نُضيع نصف أعمارنا ونحن نمضغ في جلسات القيل والسمر أوراق شجرة القات الخبيثة، الرجال والنساء والصغار والكبار مع العلم أن الكل يطالبون من دولة الوحدة كل شيء، و كلنا لا ننتج أي شيء، نعيش في خمول وبطالة، نمضغ أوراق شجرة القات ساعات طويلة مثل الماعز، ونريد من السماء أن تمطر علينا ذهباً وفضة ونحن كُسالى لا نعمل ولا نصنع ولا نزرع، وويلٌ لشعب لا يلبس مما لايصنع ويأكل مما لايزرع، وكلنا على علم بما قال الله سبحانه وتعالى: «وقل اعملوا» وقال تعالى: «ولو استقاموا على الطريقة لاسقيناهم ماءً غدقا» صدق الله العظيم.

النظرة السوداوية للتعليم الفني والمهني.. لا تتفق والمصلحة العامة

مهندس/ سعيد عبده الخليدي

■ لفت نظري مقال صدر في صحيفة «الثورة» في عددها الصادر يوم الثلاثاء الموافق ٨ / فبراير ٢٠٠٥م تحت عنوان «التعليم الفني والتدريب المهني.. وجوانب الاهتمام الرئاسي» والسبب في ذلك قلة من يتناولون مثل هذه الموضوعات الحيوية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتنمية الموارد البشرية والخطط التنموية.. ولا أخفي كم كانت هي الغبطة والإعجاب والتقدير لكاتب المقال وأنا استرسل بقراءة الجزء الأول من مقاله إلا أن الكاتب بعد ذلك يفاجئنا بالخوض في تقييم سلبي لوضع التعليم الفني والتدريب المهني في بلادنا، وكم كنت أتمنى أن يكون التقييم للوضع الحالي لهذا النوع من التعليم تقييماً ايجابياً يتناول الجوانب الايجابية والسلبية معاً، بل ذهب المقال إلى طمس، وقلب الحقائق رأساً على عقب على سبيل المثال لا الحصر، ورد في المقال بأن عدد المعاهد المهنية والتقنية لا يتعدى «١٦» معهداً مهنياً وتقنياً، «١٦» مركزاً مهنياً على مستوى محافظات الجمهورية وبأن هذه الأرقام ثابتة منذ سنة ١٩٩٠م كما ورد في المقال والحقيقة التي لا تقبل الجدل أن عدد المؤسسات التدريبية التابعة للوزارة ازداد من ٣٩ معهداً ومركزاً في عام ١٩٩١م ليصل إلى ٥٤ معهداً مهنياً وتقنياً عام ٢٠٠٣م وهذه أرقام معروفة للجميع ومن الصعب إغفالها أو التلاعب بها وقد يكون الكاتب معذوراً بسبب خزن أرقام محددة في ذاكرته من الماضي دون تكليف نفسه متابعة التطورات الجديدة في هذا القطاع، فكأنه تجنى بمقاله على هذه الوزارة الجديدة والمتابعة التي لم يبلغ عمرها السنوات الأربع فحسب ومن قبلها الهيئة العامة للتدريب المهني والتقني.

وما دفعني لكتابة هذا ليس مجرد الرغبة في الرد بقدر ما هو توضيحاً لحقائق ألخصها فيما يلي:-

● الاستراتيجية الوطنية للتعليم الفني والتدريب المهني

– جاءت هذه الاستراتيجية تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء بتكليف الوزارة بإعدادها عطفاً على مذكرة التفاهم التي تم التوصل إليها بين بلادنا وبعثة البنك الدولي والمفوضية الأوروبية، ولم تأت جعجعة.

– سبق إعداد الاستراتيجية الوطنية للتعليم الفني والتدريب المهني تنفيذ عدد من الانشطة شكلت المرجعية الوثائقية لبنائها، أهمها:-

– قرارات وتوصيات المؤتمر الوطني للتعليم الفني والتدريب المهني المنعقد في الفترة ٢٣ – ٢٧ فبراير عام ١٩٩٩م صنعاء، والتي تضمنتها مقدمة الاستراتيجية.

– دراسة لواقع قطاع التعليم الفني والتدريب المهني والتي لخصت وصفاً شاملاً للهيكل التنظيمي والقدرات المؤسسية والبرامجية، إضافة إلى تحديد الفرص والتحديات القائمة لهذا القطاع.

– تقرير المفوضية الأوروبية والبنك الدولي حول التعليم الفني والتدريب المهني وعلاقتة بسوق العمل والذي ساهم في عملية تصميم استراتيجية التحديث في هذا القطاع.

● عملية التخطط والإعداد للاستراتيجية

بدأت عملية التخطيط والإعداد للاستراتيجية منذ بداية عام ٢٠٠٣م بتشكيل فريق وطني أسند إليه القيام بعملية التخطيط والإعداد للاستراتيجية، ولم تنفرد الوزارة بعضوية الفريق الوطني بل ضم إلى جانب المعنيين بالوزارة ممثلين عن الوزارات المعنية والجامعة والمجلس الأعلى لتخطيط التعليم والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ولم يقتصر الأمر على الفريق الوطني في القيام بعملية الإعداد للاستراتيجية بل جاءت نتاجاً لعدد من الأنشطة والفعاليات التي نضمتها الوزارة والفريق بمشاركة المعنيين والجهات ذات العلاقة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:-

– عقد ورشة عمل وطنية خلال الفترة ١٣ – ١٤ سبتمبر ٢٠٠٣م صنعاء، هدفت للتعرف على الوضع الحالي للقطاع، وأتاحت الفرصة للمعنيين لمناقشة وإثراء القضايا والأهداف الاستراتيجية المقترحة.

– عقد ست ورش محلية خلال الفترة ٩ – ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٣م، شارك في فعالياتها «٣٢٠» مندوباً مثلوا أطراف منظومة التعليم الفني والتدريب المهني، تم خلالها مناقشة وإثراء وثيقة الإطار العام للاستراتيجية.

● ربط سوق العمل وإشراك قطاع الأعمال بالتعليم الفني والتدريب المهني:-

هذه الفقرة هي أحد المحاور الأساسية للاستراتيجية الوطنية للتعليم الفني والتدريب المهني التي مازالت في بداية المرحلة الأولى من تنفيذها إلا أن هناك خطوات أولية رافقت بناء الاستراتيجية جاءت تنفيذاً لنتائج المؤتمر الوطني للتعليم الفني والتدريب المهني المنعقد في عام ١٩٩٩م فيما يخص العلاقة مع سوق العمل تمثلت بإشراك القطاع الخاص وجامعتي صنعاء وعدن في إعداد معظم البرامج التدريبية بالإضافة إلى إشراك القطاع الخاص في تنفيذ الاختبارات العملية، أما بالنسبة للتدريب المشترك في مواقع الإنتاج والعمل فهناك تجربة للتدريب التعاوني شرعت فيها الوزارة منذ فترة في بعض المحافظات، حيث يتلقى المتدربون الجوانب العملية في مواقع العمل والإنتاج، والوزارة بصدد تعميمها على جميع المحافظات بعد تقييمها.

ولا يعني ذلك بأننا وصلنا إلى الهدف المنشود في الاستراتيجية فيما يخص العلاقة مع سوق العمل، بل ما أردت تأكيده في هذا الشأن هو أن هناك خطوات إيجابية يجب تقييمها بتجرد وتعزيزها لا هدمها وإغفالها أو النظر إليها بسوداوية.

● لا يجب النظر إلى هذا النوع من التعليم بمعزل عن المحيط الاقتصادي والاجتماعي، فعلى سبيل المثال تأثره بما يعاني التعليم الأساسي والثانوي من ضعف كون مدخلات التعليم الفني والمهني في معظمها من مخرجات التعليم الأساسي والثانوي، وهكذا بالنسبة للقطاع الخاص غير القادر على تنظيم نفسه وتحديد متطلباته من البرامج والكوادر المهنية والفنية.

أخيراً لا أحد يستطيع أن ينكر بأن هناك قصوراً يعاني منه قطاع التعليم الفني والتدريب المهني يتطلب منا جميعاً أفراداً وجهات رسمية ومنظمات جماهيرية وقطاعا خاصا.. دعمه معنوياً من خلال تشجيعه وتقييمه تقييماً ايجابياً، وكذا توفير الإمكانيات المادية والبشرية له مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية متطلباته المالية الباهظة في التجهيز والتشغيل.. وهذ هو التنفيذ الصحيح لتوجيهات القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح بضرورة الاهتمام بهذا النمط من التعليم.

مع رفع الحظر على تجارة النسيج العالمية

ماهو مصير صناعة الغزل والنسيج اليمنية؟

أحمد محمد الحربي

■ صناعة النسيج وتجارته تعد من الصناعات المهمة في أي بلد، ولأي مجتمع، بل وعنواناً للتقدم الصناعي المعتمد على الصناعة التحويلية وعرف العالم منذ القدم مناطق عديدة عرفت بصناعاتها النسيجية كصناعة الحرير، والصوف، والقطن، فاشتهرت الصين بإنتاج وصناعة الحرير، وعرفت الهند بإنتاج الصوف، واشتهرت بريطانيا بإنتاج مختلف الأقمشة الصوفية والقطنية.. كما عرفت الهند ومصر بإنتاج القطن الشهير بطويل التيله.. وهو نفس القطن الذي عرفته عدن.. واشتهرت بإنتاجه وحلجه وتصديره أيضاً.. وعرفت سوريا والمغرب ومصر بإنتاج النسيج والملابس، كما عرفت العراق بإنتاجها النسيجي.

إلا أن صناعة النسيج لم تبق معتمدة على المواد الأولية لصوف الجمال والماعز ولا حرير دودة القز ولا الأقطان قصير وطويل التيلة، إذ اكتشف العلم أن صناعة النسيج أمر ممكن حدوثه من مواد غير التي عرفت بها، فظهرت صناعة البوليستر المخلوطة بالقطن، ورفدت المشتقات النفطية صناعة النسيج بمواد أولية لها، وقابلة للتوسع، بما في ذلك صناعات السجاد والموكيت.

واستطاعت ثلاث بلدان أن تحتل مكان الريادة في صناعة النسيج وتطويرها كالصين والهند واليابان، بل كادت اليابان أن تحتل مركز الصدارة العالمية في إنتاج الأقمشة المختلفة، ولفتت أقطار المستهلكين وإعجابهم بمنتجاتها الحديثة، وذلك عبر ما أسمته بسياسات إغراق السوق لغزارة منتجاتها وانخفاض أسعارها.

ولم تمض سنوات حتى دخلت كوريا الجنوبية ميدان المنافسة العالمية بمنتجاتها النسيجية، مستفيدة من التطورات التكنولوجية، ولم تجد منظمة التجارة العالمية طريقاً لحماية المنتجات النسيجية القادمة من دول آسيا وبعض الدول الأخرى كمصر والمغرب، سوى طابق الحضر التجاري الذي لجأت إليه والمتمثل بعدم السماح للمنتجات النسيجية من التدفق إلى أسواق الدول الأخرى، إلا بما نسبته ٣٠٪، فاعتبرت الدول المنتجة مثل هذا القيد غبناً عليها، أي ظلما لها، وظلت تنادي بضرورة إزالته من أمامها، خاصة في ظل سياسات الحرية والمنافسة القائمة على جودة المنتج في الأسواق العالمية، حتى توصلت مؤخراً إلى إيقاف مثل هذا الحظر، وعدم العمل به مع مطلع عام ٢٠٠٥م، مما يعني أن أمام الدول المنتجة للنسيج من دخول الأسواق العالمية دونما تقيد بنسبة ٣٠٪ من منتجاتها.

وأشارت التقارير الاقتصادية إلى أن سريان التدفق للصناعات النسيجية الاسيوية سيلحق أضراراً اقتصادية بالعديد من الدول، في ذات النشاط والقطاع الإنتاجي، إذ لا تقوى منتجاتها على منافسة منتجات العديد من الدول الآسيوية وفي مقدمتها اليابان، الصين، الهند، وكوريا الجنوبية، فالمملكة المغربية على سبيل المثال تشير التقارير الاقتصادية إلى أن قطاع الصناعة النسيجية فيها ستلحقه أضرار كبيرة، وأن أكثر من ثلاثمائة ألف من قوة العمل في هذا النشاط ستفقد أعمالها، بالرغم من أن المملكة شهد قطاع الصناعة النسيجية فيها تطوراً ملموساً، وستتأثر سوريا التي شهد فيها قطاع الصناعة النسيجية تطورات مهمة، بل وحقق هذا القطاع اكتفاء ذاتياً للشعب السوري، إلى جانب الاكتفاء الذاتي الغذائي، وأن جمهورية مصر العربية التي شهدت صناعة النسيج في عقود قديمة من التاريخ، وتطورت فيها صناعة النسيج كماً وكيفاً إلى حد أن أحد المسئولين في صناعة الغزل والنسيج المصرية يؤكد أن مصر تطورت فيها صناعة النسيج إلى حد أن منتجاتها من هذه الصناعة قادرة على تغطية احتياجات السوق العربية منها، وأن إلغاء الحظر الذي أقدمت عليه منظمة التجارة العالمية على المنتجات النسيجية لا شك أنه سيؤثر على الإنتاج المصري في هذا القطاع..

واليمن التي اندثرت فيها الصناعات النسيجية اليدوية أمام المنتجات الخارجية، بفعل مركز عدن التجاري، شهدت باكورة أول صناعة للغزل والنسيج في خمسينيات القرن العشرين تقريباً بإنشاء أول مصنع للغزل والنسيج في مدينة باجل بالتعاون مع الحكومة الفرنسية، إلا أن المصنع الذي تم إنشاؤه وتركيب آلاته، لم تبعث فيه الحياة، فقد ظلت المكائن جاثمة على أرض المصنع دون حراك.

وعندما ركزت الثورة على ضرورة إحداث نهوض صناعي في البلاد، وتحت تأثير المقولة الشهيرة لأحد اليمنيين ((ويل لشعب يأكل من ما لا يزرع.. ويلبس من ما لا يصنع)) كان إنشاء أول مصنع للغزل والنسيج بمعونة من الحكومة الصينية، وتم إنشاء المصنع في مدينة صنعاء عام ١٩٦٥م بعيداً عن المواد الأولية اللازمة لتشغيله، فالقطن كمادة أساسية لحركة المصنع تقع في مدينة الحديدة، وعلى بعد مائتين وعشرين كيلومتراً، مما جعل إنتاجية المصنع على ما في عامليه من حماس غير اقتصادية، ولأسباب عديدة، أصيب المصنع بالضجر، أي عدم قدرته على مواءمة قيمة منتجاته، مع تكاليف إنتاجياته، وظل يدعم من خزانة الدولة سنوياً، ولعدة عقود، وفي أوائل سبعينيات القرن العشرين وبمعونة الحكومة الصينية أيضاً انشيء مصنع الغزل والنسيج في عدن، في الوقت الذي كان يتواجد فيه محلج للقطن في لحج.

ومع أهمية الصناعة النسيجية للشعب اليمني واقتصادياته، وتوفر المواد الأولية، مما يشجع على قيام صناعات تحويلية عديدة وناجحة معتمدة على المواد الأولية المنتجة كلياً، ظلت هذه الصناعة جامدة وغير متطورة، بل لم تتقدم خطوة باتجاه سد ولو جزء من احتياجات الشعب، وظل السوق اليمني مفتوحاً أمام المنتجات النسيجية الخارجية المتطورة، ومنتجاته المحدودة لا تقوى على منافسة المنتجات المثيلة لها والآتية من كل بلد.. وعلى حماس المواطن اليمني وحبه لمنتجات بلده إلا أنه لم يجد أمامه منتجات نسيجية تتلاءم مع حماسه وحبه لوطنه فتآكل حماسه وتشجيعه لصناعاته الوطنية في قطاع الغزل والنسيج مما ضاعف من متاعب هذه الصناعة، ووصل الأمر وحالها على ما هو عليه من بؤس إلى إخضاع أجزاء منها لسياسة الخصخصة، كما حصل لمصنع عدن للغزل والنسيج.

ترى أي مستقبل ينتظر مثل هذه الصناعة المرتبطة بالزراعة، في ظل التوجهات العالمية؟

الأمر يتطلب ليس دراسة لأوضاع هذه الصناعة فحسب، بل وقفة جادة وموقفاً مسئولاً يجعلها مرتكزاً لاستراتيجية صناعية تحويلية ناهضة.

آفاق

على مفترق الطرق..!!

■.. يتقاطر العرب والأجانب زرافات ووحدانا إلى لبنان لتقديم العزاء في وفاة رئيس الوزراء المغدور رفيق الحريري، ولست أجد لتشخيص هذه الظاهرة الملفتة أبلغ مما قاله البطريرك الماردِ في نصر الله صفير: «لقد فقد لبنان رجالاً كثيرين، ولكن الحريري كان حجمه كبيراً جداً، وربما أكبر من وطنه لما له من علاقات دولية ولما له من مصالح وشركات وغير ذلك».

وفي عالمنا توجد زعامات كثيرة يمكن وصفها بأنها كبيرة وبعضها يتجاوز تأثيره الحدود الوطنية، ولكن الذين ينفذون إلى ضمائر الناس قليلين، وعامة الناس لا يعبأون بالتعبير عن مشاعرهم تجاه القادة والزعماء طالما هم أحياء، أما حين يرحلون وخاصة بأيدي الغدر والخيانة فإن التدفق العاطفي يبلغ مداه كما حصل في جنازة الشهيد رفيق الحريري.

ويمكننا قياس ذلك على القول المأثور عن الإمام أحمد بن حنبل حينما كانت الخلافات المذهبية تحتد فكان يقول لخصومه: «بيننا الجنائز».. حيث يظهر مقدار الإنسان في عيون الناس.

الناس لا يجمعون على خطأ، ذلك أن لكل مدخله إلى المعرفة، وله مجساته الخاصة، وحين يصلون إلى النتيجة نفسها فمعنى ذلك أن الحقيقة الماثلة قد تأصلت في ملايين المختبرات العاطفية مما لا يطاله إحصاء ولا استقصاء ولذلك كانت جنازة الحريري بمثابة استفتاء، ليس على شخصه فحسب، وإنما على سياساته ورؤيته لمستقبل وطنه وعلاقاته بمحيطه وبالعالم ومن هنا فإن الاستمرار على ذلك النهج الذي جمع حوله مختلف الطوائف اللبنانية من مسلمين ومسيحيين ودروز هو خير وفاء للرجل الذي كان قاسماً مشتركاً للجميع ولم تتلوث يديه بدماء أبناء وطنه، وإنما تعطرت بأعمال البناء والتعمير وتحمل الهم الشخصي لمصلحة الهم العام.

فضل النقيب

لبنان اليوم على مفترق طرق، وقد كان كذلك منذ انتهاء الحرب الأهلية والإجماع على اتفاق الطائف، وقد جاء مقتل رفيق الحريري ليفتح الدروب مجدداً للمضي قدماً إلى لبنان الجديد الذي يتطلع إليه اللبنانيون والعرب والعالم.

وليس سراً أن ملايين العرب يتعاطفون مع لبنان منذ ابتلائه بالحرب الأهلية والتدخلات الخارجية لثلاثين عاماً مضت. فلبنان كان الرئة للعالم العربي فكرياً وثقافياً وسياحياً، واليوم يريده الناس أن يعود أحسن مما كان وأن تختفي الحروب بالوكالة التي أصبح ساحة لها، وربما كان رفيق الحريري هو النموذج الوافي اللبناني الذكي الواسع الإطلاع الناجح العائد إلى وطنه بخبراته وبأمواله وبحبه ووفائه للتراب والإنسان.

وعلى مفترق الطرق اللبناني لما بعد الحريري الذي قال البطريرك صفير أن لبنان بعده هو غيره قبله تتكدس معوقات كثيرة راكمها الزمن المهدور عبر ثلاثين عاماً وهي بحاجة إلى جهود كبيرة وعقول أكبر، فالمصلحة هي في أن يرى كل طرف مصلحته ومصلحة الآخر وإلا اختلت الموازين جميعها وما لا يدرك كلّه لا يُترك جله.

وجهة نظر

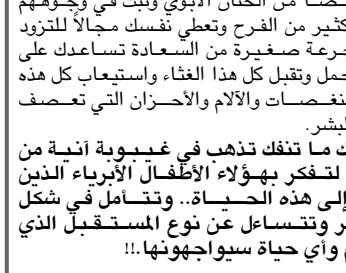

لا تتشاءموا!!

إبراهيم المعلمي

● طفت الأخبار الثقيلة التي نسمعها ونقرأها ونشاهد صورها عبر الأقمار الاصطناعية، على ما عداها، وصارت مشاهد الدماء والدمار هي الأغلب على شاشات التلفزيون وواجهات الصحف.. فما بين ساعة وأخرى تتجدد أعمال العنف وتزهق الأرواح وتسيل الدماء وتتساقط الضحايا في أنحاء عديدة من العالم.

● وتغطي صور المآسي والمجاعات وأخبار الكوارث الطبيعية والتصحر والجفاف والفقر والبطالة وانتشار الأوبئة الفتاكة ما تبقى من المساحات المتبقية في وسائل الإعلام وفي عقول المتلقين.

● وتستمر هذه الدوامة في الواقع العام وفي النفس البشرية، ونسمع من الأخبار المؤلمة والأحداث اليومية في المجتمع والتي لا تصل إلى وسائل الإعلام، ما يدمي القلب..

● فهذا تسبب على حين غره في دهس فلذة كبده بسيارته الخاصة.. وذاك فقد ولده الشاب بطلقة نار طائشة.. والآخر ودع معظم أفراد أسرته الذين قضوا بحادث مروري مروع.. وهذه العائلة فقدت عائلها الوحيد واضطر الأولاد لترك مقاعد الدراسة والانضمام لطابور المتسولين في الجولات.. وهذا الرجل المسن يعاني من مرض مستعصى مزمن، وقد تخلى عنه أهله وأولاده وتركوه يعاني الأمرين.

● وتعود لتبحث عن مساحة متبقية للاستراحة وقليل من الهدوء وراحة البال.. فلا تجد متسعاً من حولك أو في داخلك.. وتأبى أن تنضم إلى جوقة المهرجين وعالم الفضائيات الهابطة وبرامج هز الوسط ومشاهد أغاني البوب والراي والروك أندرول العربية الممسوخة والماسخة.

● وتنصرف لمداعبة أطفالك، لعلك تمنحهم بعضاً من الحنان الأبوي وتبث في وجوههم الكثير من الفرح وتعطي نفسك مجالاً للتزود بجرعة صغيرة من السعادة تساعدك على تحمل وتقبل كل هذا الغثاء واستيعاب كل هذه المنغصات والآلام والأحزان التي تعصف بالبشر.

● لكنك ما تنفك تذهب في غيبوبة آنية من الشرود لتفكر بهؤلاء الأطفال الأبرياء الذين جاءوا إلى هذه الحياة.. وتتأمل في شكل الحاضر وتتساءل عن نوع المستقبل الذي ينتظرهم وأي حياة سيواجهونها.!!

almalemi @ hotmail. com